



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية الدورة السادسة

7-8 كانون الأول / ديسمبر 2019

ورقة مرجعية

يتناول منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية في دورته السادسة، التي تُعقد في الفترة 7 - 8 كانون الأول/ ديسمبر 2019، «صنع السياسات العامة في دول الخليج العربية» موضوعاً رئيساً أول في محور القضايا الداخلية، ويناقش «تهديدات البيئة الإقليمية والدولية لدول الخليج العربية» موضوعاً رئيساً ثانياً في محور العلاقات الدولية.

المحور الأول: صنع السياسات العامة في دول الخليج العربية

ارتبطت المؤسسات العامة في دول الخليج العربية، شأنها شأن بقية دول المنطقة العربية والعالم، بنشأة الدولة وتطور أدوارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بيد أن السياسات العامة في دول الخليج العربية خضعت، سواء في تفسيرها أو في عملية صياغتها، لأنظمة الدولة الريعية التي ظهرت وتنامت دورها نتيجة التراكم الكبير للثروة النفطية، وجرى تسخيرها لتعزيز السيطرة على المجتمع⁽¹⁾. وعلى الرغم من أهمية هذه المقاربات التي ركزت على مفهوم الدولة الريعية لشرح عملية صنع السياسات العامة في دول الخليج العربية، فإنها غيّبت في أحيان كثيرة دور القوى الاجتماعية وتأثيرها في السياسات الحكومية، وأغفلت الدور الذي يؤديه الفاعلون غير الرسميين؛ مثل التجار، ورجال الأعمال، والقطاع الخاص عموماً. كما قلّلت من أهمية التوازنات القبلية والعائلية ودور المجالس التمثيلية في عملية صنع السياسات العامة في دول الخليج العربية. ولا يجوز هنا أيضاً إغفال دور الشركات الاستشارية الأجنبية (مكثري مثلاً) ودورها في عمليات إعادة الهيكلة و«الإصلاحات» المؤسسية التي يشهدها القطاع العام في مختلف دول الخليج العربية⁽²⁾.

من البديهي القول إن السياسات العامة لا تُصنع في فراغ مؤسسي، وهو المعنى الذي يتبادر إلى الذهن عندما يتحدث البعض عن غياب دور فعلي للمؤسسات العامة في دول الخليج العربية. وقد شهدت المؤسسات العامة قفزة كبيرة في دول الخليج العربية منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين بسبب عوامل عديدة أهمها، منها الطفرة النفطية الأولى التي شهدتها منطقة الخليج العربية بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973؛ إذ ارتفع متوسط سعر برميل النفط من 2.3 دولاراً عام 1972 إلى نحو 10.7 دولارات عام 1974، ومنها أيضاً ارتفاع مستوى التعليم وانتشاره في دول منطقة الخليج العربي، إضافةً إلى دخول العمالة الماهرة التي ساهمت في بناء الدولة الخليجية الحديثة، ولا سيما العمالة العربية، التي شكلت من 70 إلى 75 في المئة من حجم القوى العاملة الأجنبية في دول الخليج العربية في ذلك الوقت⁽³⁾.

ومنذ مطلع الثمانينيات ازداد اهتمام صناعات السياسات العامة في دول الخليج العربية ببناء نموذج تنموي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الداخل، ويدمج اقتصادات دول الخليج بالاقتصادات العالمية خارجياً. وقد سمح دخول عائدات مالية ضخمة، ولا سيما بعد الطفرة النفطية الثانية التي جاءت عقب الثورة الإيرانية عام 1979، وارتفاع سعر برميل النفط من 12.7 دولاراً عام 1978 إلى نحو 28.6 دولاراً عام 1980، بتنامي اهتمام دول الخليج العربية بتطوير البنى التحتية والمؤسسات التعليمية والصحية والمصرفية والتجارية والاستثمارية. وارتبط هذا الاهتمام بتوجه الدولة نحو الاستثمار بصورة واسعة في تطوير القطاع العام، والتحرر من قيود البنى التقليدية في المجتمع لتسريع عملية التحديث والتنمية وبناء الدولة.

في الحصلة، اهتمت السياسات العامة في دول الخليج العربية خلال المرحلة الأولى من بناء الدولة بتحقيق التنمية وبناء المؤسسات في اتجاهين؛ فالأول يختص ببناء أجهزة بسط السيادة والنظام مثل الجيش،

1 Hazem Beblawi & Giacomo Luciani (eds.) *The Rentier State* (London: Routledge, 2016).

2 لولوة راشد الخاطر، «كيف تصنع السياسة العامة في دولة قطر؟ إصلاح التعليم ما قبل الجامعي أنموذجاً»، في: مجموعة مؤلفين، بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات الاجتماعية والاقتصادية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 621 - 622.

3 Zahra Babar, "Working for the Neighbors: Arab Migrants in Qatar," in: *Arab Migrant Communities in the GCC*, Summary Report no. 12, Georgetown University in Qatar, 2015, p. 1, accessed on 19/3/2019, at: <https://bit.ly/2Y8Q0aP>

وقوى الأمن الداخلي، ونظام الخدمة المدنية، والسلطة القضائية، ومجالس الشورى، أما الاتجاه الثاني فقد عملت دول الخليج عبره على دمج المجموعات غير الرسمية - الفاعلة في المجال العام الاجتماعي للدولة، وأعطتها مكانة رئيسة في الحفاظ على النظام السياسي والمؤسسي الحديث، وشملت هذه الفئة نخبة التجار ورجال الصناعة والأثرياء وملاك الأراضي الذين أصبحوا يشغلون حيزاً مهماً من الوظائف العامة⁽⁴⁾.

ومع بداية التسعينيات، وانتصار الرأسمالية، وبروز نزعة دولية في اتجاه الخصخصة، اتجهت دول الخليج العربية إلى تعظيم اعتمادها على القطاع الخاص. وتزايد الضغط في هذا الاتجاه مع صعود «إجماع واشنطن» الداعي إلى تحرير قطاع التجارة وخصخصة مؤسسات الدولة وتنويع مصادر الدخل. بناءً عليه، برزت دعوات في دول الخليج العربية نحو ضرورة تخفيف التدخل الحكومي، والتوجه نحو الخصخصة؛ بطريقة تساعد اقتصاداتها على تمويل إنفاقها من نشاطات اقتصادية وتجارية متنوعة، مع محاولة التخفيف من سلبيات هذا التوجه.

في الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، اهتمت الحكومة الاتحادية بالحد من تأثير سياسة الخصخصة في الإمارات الأقل ثراءً؛ بحيث يتم توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين، وتحقيق أمنهم الوظيفي بالتوازي. لهذا، اهتمت الحكومة في مناقشة عملية الخصخصة بأخذ ثلاثة أبعاد في الاعتبار، هي: حجم القطاع العام وتأثره بحرية السوق العالمي، وحجم النسبة المخصصة لملكية الدولة مقابل شركات القطاع الخاص، والطريقة (أو الآلية) الواجب اتباعها في نقل القطاع العام إلى الشركات الخاصة⁽⁵⁾.

وفي قطر، اهتمت الحكومة على نحو محدود بتوسيع عملية الخصخصة. ورأت، في حينه، أن السياسات العامة لا بد أن تأخذ في الاعتبار، في حال تطبيق الخصخصة، مصالح فئات المجتمع العاملة في مؤسسات الدولة⁽⁶⁾.

وفي المملكة العربية السعودية، بدأ الاهتمام الحكومي بتفعيل دور القطاع الخاص على نحو واسع في فترة التسعينيات، واشتمل ذلك على تعديلات مهمة في الهياكل الإدارية الحكومية والتشريعات والقوانين. ففي مؤتمر رجال الأعمال، الذي عُقد في مدينة جدة عام 1989، عبّرت الحكومة عن توجهها إلى خصخصة الشركات المملوكة للدولة؛ في خطوة أطلقت عليها اسم «خطة التنمية من أجل تفعيل الخصخصة»⁽⁷⁾.

وخلال الفترة 2004 - 2014، راكمت دول الخليج العربية مداخيل كبيرة في رأس المال، إذ ارتفعت أسعار النفط العالمية مع الطفرة النفطية الثالثة، وسجلت أسعار النفط ارتفاعات متتالية بصورة أكبر من الطفرتين الأولى والثانية؛ فقد ارتفع متوسط سعر البرميل من نحو 25 دولاراً عام 2002، ليصل إلى 65 دولاراً عام 2006، وليتجاوز سعره في منتصف عام 2008 عتبة 140 دولاراً، قبل أن يتراجع عام 2014 إلى أدنى معدل له منذ سنوات بنحو 27 دولاراً للبرميل الواحد.

وخلال الطفرة النفطية الثالثة، اهتم صناعات السياسات العامة في دول الخليج العربية بتعظيم الفائدة من تراكم رأس المال، وبدأت دول الخليج العربية تتجه نحو الاهتمام بإصدار خطط وإستراتيجيات للتنمية تتماشى مع الخطط والسياسات الدولية من جهة، والاهتمام بالاستثمارات الاقتصادية الخارجية وتوسيع الصناديق السيادية للدولة من جهة ثانية. إلى جانب ذلك، أولت الدولة اهتماماً كبيراً بالاستثمار والتوسع

4 Mehran Kamrava, "The Political Economy of Rentierism in the Gulf," in: *The Political Economy of the Gulf*, Summary Report no. 3, Georgetown University, 2011, accessed on 19/3/2019, at: <https://bit.ly/2Fjuhom>

5 Ahmed Mustafa Elhussein Mansour, "The Impact of Privatization on United Arab Emirates Federal Public Sector," *International Public Management Review*, vol. 9, no. 2 (2008), p. 77.

6 Ahmed Mustafa Elhussein Mansour, "Public Policy and Privatization: The Case of the Qatar Experience," *Public Administration and Development*, vol. 27, no. 4 (October 2007), p. 5.

في قطاعات أخرى؛ مثل الإعلام والتعليم والصحة والبحث العلمي. وشهدت دول الخليج العربية اهتمامًا بالخطط التنموية البعيدة المدى؛ فقد قدمت قطر، في تموز/ يوليو 2008، خطتها بعنوان «رؤية قطر الوطنية 2030» بهدف تحويل قطر إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، وعلى تأمين العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل. وكذا فعلت البحرين من خلال «رؤيتنا: رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام 2030»، وأبوظبي عبر «الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي»، والسعودية التي أصدرت رؤيتها التنموية لعام 2030، وهي رؤية اشتملت على مجموعة من الأهداف الإستراتيجية والالتزامات الخاصة المشتركة لكل من القطاع العام والخاص وغير الربحي. وأصدرت الكويت عام 2010، رؤيتها بعنوان «رؤية الدولة: الكويت 2035»، وهدفت من خلالها إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي. وكانت سلطنة عُمان قد سبقت جميع الدول الخليجية بإعلانها خطتها التنموية لعام 2020.

في سياق متصل، اهتم صناع السياسات العامة بدول الخليج العربية بإنشاء وتوسيع الصناديق السيادية على غرار دول عديدة في العالم. وحتى عام 2000، لم يكن لدى دول الخليج سوى خمسة صناديق سيادية، هي: مؤسسة النقد العربي السعودي، وجهاز أبوظبي للاستثمار، وشركة الاستثمارات البترولية الدولية في أبوظبي، والهيئة العامة للاستثمار في الكويت، وصندوق الاحتياطي العام في عُمان. ومنذ ذلك الوقت، تضاعف عدد الصناديق السيادية الخليجية بإنشاء نحو عشرة صناديق إضافية في قطر وأبوظبي ودبي والبحرين والسعودية، فضلاً عن توسيع الصناديق القائمة⁽⁸⁾.

وبمقدار ما أسهمت السياسات العامة في دول الخليج العربية في تحقيق نمو اقتصادي وتنموي وانفتاح اجتماعي وثقافي، فرضت هذه السياسات جملةً من التحديات والمشكلات؛ أبرزها أن عملية صنع السياسات العامة في دول الخليج العربية، على اختلاف قطاعاتها المالية والاقتصادية والاجتماعية، يشوبها الكثير من الغموض؛ فمن غير الواضح كيف تُصنع السياسات العامة وكيف تتغير، وما الذي يُقرَّر منها. إضافة إلى ذلك، تتعرض هذه السياسات إلى تشوهات عميقة؛ نتيجة غياب المساءلة والشفافية وحكم القانون والفصل بين السلطات وجدية ومهنية جهاز الدولة الإداري. ونادراً ما تخضع هذه السياسات لعملية مشاركة في الصياغة وتقييم دقيق وموضوعي لتكلفتها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى قدرتها على تحقيق العدالة في توزيع الثروة. كما أنه لا تولي أهمية مؤسسية لتراكم الخبرات؛ نتيجة لعدم وضوح عملية إقرار السياسات العامة، وتغيير المستشارين والشركات الاستشارية، مع قدوم وزير جديد مثلاً.

لهذه الأسباب جاءت النتائج متفاوتة؛ ففي حين حققت هذه الدول تقدماً حقيقياً في تطوير قطاعات الخدمات والصحة والتعليم والبنية التحتية، فشل بعضها في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة، ولم تطل الفوائد جميع شرائح المجتمع على نحو متساوٍ أيضاً. كما فشلت هذه الدول بدرجات متفاوتة في تنويع اقتصاداتها، وفي تحقيق ركائز التنمية المستدامة، واعتمدت سياسات أنية قصيرة الأمد في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية البنوية وتعاطت بطرق شكلائية مع مقومات بناء مجتمع المعرفة والاقتصاد المعرفي، وأخفقت في تلبية متطلبات التكامل الاقتصادي⁽⁹⁾.

ولمواجهة هذه التحديات، تعالت في الآونة الأخيرة دعوات لتنفيذ إصلاحات عميقة؛ بالنظر إلى أن صنع سياسات عامة رشيدة لا يمكن أن يتم بمعزل عن إصلاحات سياسية عميقة تشرك أكبر عدد ممكن من فئات المجتمع وقواه في صنعها، والتعاون في تنفيذها، والاستفادة من عوائدها.

أخيراً، تطرح أزمة حصار قطر سؤالاً جوهرياً حول إمكانية استمرار الحديث عن أهمية تنسيق السياسات العامة الخليجية وصولاً إلى التكامل، أو بناء منظومة إقليمية تعمل على وضع موثيق ومعايير ملزمة لا تساعد في

8 رفيفة بن عيشوية وميمونة بن عيشوية، "صناديق الثروة السيادية الخليجية: متطلبات حوكمتها"، في: مجموعة مؤلفين، بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات الاجتماعية والاقتصادية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 290 - 291.

9 عبد الله البريدي، "العقد الاجتماعي والهوية والاقتصاد المسيس: تأثير تصافري مريك لدول الخليج العربي"، في: مجموعة مؤلفين، بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات الاجتماعية والاقتصادية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 229-232.

حوكمة المؤسسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل يمكن لها أن تمتد أيضًا إلى مجال محاربة الفساد والشفافية والرقابة عبر وضع معايير خليجية لمتابعة تنفيذ وتقييم السياسات العامة في قطاعات محددة.

تُعد السياسات العامة إحدى الأدوات التي يعتمد عليها النظام السياسي في الدولة بهدف السعي لإيجاد حلول للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ على نحو يتماشى مع رغبات المجتمع وتطلعاته، فالسياسات العامة لصيقة بمسألة دور الدولة وتدخلها في الشأن العام. وتتطلب مراحل صنع السياسات (وضع الأجندة، وتصميم السياسة، واتخاذ القرار، وتنفيذ السياسة، وتقويم السياسة ... إلخ) توفير مجموعة من الشروط السياسية، والمؤهلات المؤسسية، والقدرات الفنية، والجهود التواصلية؛ من أجل تحقيق الفائدة القصوى للمجتمعات الخليجية.

من هنا، اهتمّ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بتسليط الضوء على قضية تهتمّ أبناء دول الخليج العربية. وهو موضوع بقدر ما فيه من تعقيد وشحّ في الأدبيات والدراسات التي تناولته، فإنه يؤسس لقراءة جديدة للعلاقة بين الدولة والمجتمع في دول الخليج، ومدى رسوخ مشروع فهم السياسات العامة وتحليل دينامياتها. بناءً عليه، يدعو المركز العربي الباحثين الخليجين، وسائر العرب، والأجانب، وكل المهتمين بالسياسات العامة، إلى المشاركة في الدورة السادسة لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية، عبر تقديم ورقة بحثية قابلة للتكيم، وذلك بالتركيز على المحاور التالية:

- التحديات التي تواجه صنع السياسات العامة في دول مجلس التعاون.
- صنع السياسات العامة في دول مجلس التعاون (التعليم، والصحة، والطاقة، والبنية التحتية ... إلخ).
- الفاعلون الرسميون في صنع السياسة العامة في دول مجلس التعاون.
- التشريعات والقوانين وصنع السياسة العامة في دول مجلس التعاون.
- القطاع الخاص وجماعات المصالح ودورها في صنع السياسة العامة في دول مجلس التعاون.
- دور الشركات الاستشارية والدول الأجنبية وتأثيرها في صنع القرار في السياسات العامة.
- الرأي العام ووسائل الإعلام وصنع السياسة العامة في دول مجلس التعاون.
- مخرجات الجامعات الخليجية وإمكانية توظيفها في عملية صنع السياسات العامة.
- دور قوى المجتمع في دول الخليج العربية في عملية صنع السياسات العامة.
- مجالس الشورى والهيئات «التشريعية» الخليجية وصنع السياسات العامة.
- دور الشركات الاستشارية الأجنبية في عملية صنع السياسات العامة في دول مجلس التعاون.

المحور الثاني: التهديدات والمخاطر التي تواجهها دول الخليج العربية في البيئة الإقليمية والدولية

تتزايد التهديدات والمخاطر التي تواجهها دول الخليج العربية على مختلف الصعد. فمن ناحية، ما زالت أسعار النفط، التي شهدت انخفاضاً كبيراً منذ عام 2014، تؤثر في المالية العامة ومعدلات النمو الاقتصادي لدول الخليج العربية، مع استمرار ضعف النمو في القطاعات غير النفطية. ويأتي ذلك في سياق تنامي دور الغاز والنفط الحجري، وهو ما بات يمثل تحدياً كبيراً لموقع دول المجلس بوصفها، مجتمعةً، المنتج الأكبر للغاز والنفط في العالم. إضافة إلى ذلك، أدت الأزمة الخليجية والشرح الذي تسببت به إلى تراجع الاستثمارات بين دول الخليج العربية، وتوجه كل دولة إلى صياغة علاقاتها التجارية الدولية على نحو منفرد.

وفي حين يزداد الشعور بأثر الضغوط الاقتصادية والمالية التي تواجهها دول الخليج، تفرض حالة عدم الاستقرار في المنطقة، وتراجع الثقة بالسياسات الأميركية، وزيادة التوتر بين إيران والولايات المتحدة بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي الإيراني، أعباءً إضافية على دول مجلس التعاون، خاصةً في مجالي الأمن والدفاع. ويشير أحدث تقرير لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام في حول مبيعات الأسلحة في العالم، إلى أن واردات الأسلحة لدول الشرق الأوسط ارتفعت بنسبة 86 في المئة في الفترة 2007 - 2016. أما في عام 2017 وحده، فقد ارتفع الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط بنسبة 6.2 في المئة⁽¹⁰⁾.

وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط وتقلبها خلال السنوات الخمس الماضية، فقد واصلت دول الخليج العربية طلبها للأسلحة؛ خصوصاً في ضوء استمرار الأزمة الخليجية التي أصابت مفهوم الأمن الجماعي الخليجي في مقتل، وغيرت تصوراتها للتهديدات التي تواجهها. وتتصدر السعودية والإمارات واردات الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط؛ فقد ارتفع الإنفاق العسكري للسعودية بنسبة 9.2 في المئة عام 2017، وبإنفاق 69.4 مليار دولار، لتصبح السعودية الثالثة أعلى إنفاق عسكري في العالم⁽¹¹⁾، أما الإمارات فقد أشار آخر تقدير متاح لإنفاقها العسكري إلى أن ميزانيتها الدفاعية تبلغ 24.4 مليار دولار أميركي. وتشير التقديرات الصادرة مؤخراً إلى أن الإمارات تحتل المستوى الرابع عالمياً في معدل استيراد الأسلحة؛ فقد بلغت حصتها عام 2017 نحو 4.4 في المئة من إجمالي الحصة العالمية لشراء الأسلحة⁽¹²⁾.

أما بالنسبة إلى قطر، فقد ارتفعت وارداتها من الأسلحة بمعدل 245 في المئة مقارنة بعام 2011، وتمثل الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة النسب الأكبر لواردات الأسلحة القطرية⁽¹³⁾. كما توجد أربع دول خليجية من بين البلدان العشرة ذات العبء العسكري الأعلى في الشرق الأوسط: عُمان (12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، والسعودية (10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، والكويت (5.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، والبحرين (4.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)⁽¹⁴⁾.

وإلى جانب غياب الثقة بالسياسات الأميركية وعدم استقرارها في عهد إدارة دونالد ترامب، تشهد المنطقة العربية توسعاً للدور الروسي. وإلى جانب حضورها الكثيف في الأزمة السورية، تسعى موسكو لتعميق

10 SIPRI Fact Sheet, Nan Tian et al. *Trends in World Military Expenditure, 2017*, May 2018, accessed on 6/3/2019, at: <http://bit.ly/2Ho49eH>

11 SIPRI, *SIPRI Year Book 2018: Armaments, Disarmament and International Security*, 2018, accessed on 6/3/2019, at: <http://bit.ly/2HkyDOR>

12 Ibid, p. 8.

13 SIPRI Fact Sheet, Pieter D. Wezeman, et al. (eds.), *Trends in International Arms Transfers, 2017*, March 2018, accessed on 6/3/2019, at: <http://bit.ly/2VDxfuj>; Kate Blanchfield, Pieter D. Wezeman & Siemon T. Wezeman, "The State of Major Arms Transfers in 8 Graphics," SIPRI, February 22, 2017, accessed on 6/3/2019, at: <http://bit.ly/2VIDYDI>

14 Tian et al., p. 8.

علاقتها السياسية والعسكرية والاقتصادية بدول الخليج العربية والتوسط بين طرفي الانقسام الفلسطيني، كما تحاول أداء دور في عملية السلام المتوقفة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وتشهد المنطقة أيضًا صعودًا في أدوار القوى الإقليمية غير العربية، مثل تركيا وإيران وإسرائيل، إذ تحاول بعض الدول الخليجية تطبيع العلاقات معها بحجة مواجهة إيران وتحجيم دور تركيا. وفي المقابل، تشهد المنطقة تراجعًا في دور الاتحاد الأوروبي الذي بات مشغولاً بصعود اليمين الشعبوي في أنحاء القارة، ومخاوف انتقال عدوى خروج بريطانيا إلى أعضاء آخرين.

تُعد الاضطرابات المتزايدة في منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج العربي، أحد تجليات حالة عدم الاستقرار التي يمر بها النظام الدولي في سياق صعود أقطاب وقوى جديدة فيه، وهو أمر يلقي بظلاله على منطقة الخليج. ويأتي ذلك في وقت تزداد فيه دول المنطقة العربية هشاشةً، وتصد أدوار الفاعلين من غير الدولة (ميليشيات، ومنظمات متطرفة). كما تشهد المنطقة أيضًا تزايدًا في حدة الاستقطاب بين الدول وداخل الدول على السواء، مع عودة الاحتجاجات إلى أكثر من بلد عربي؛ ما يتطلب من دول الخليج العربية تحديد تصوراتها وإستراتيجيتها وسياساتها تجاه هذه التطورات.

من هنا يأتي اهتمام المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بتسليط الضوء على التحديات التي تواجه دول الخليج العربية، وردود أفعالها تجاهها. وبناءً عليه، يدعو المركز العربي الباحثين الخليجيين، وسائر العرب، والأجانب، وكل المهتمين بدراسة التحديات والتهديدات التي تواجه دول الخليج العربية وسبل مواجهتها، إلى المشاركة في الدورة السادسة لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية، عبر تقديم ورقة بحثية قابلة للتكريم، وذلك بالتركيز على المحاور التالية:

- التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن الإقليمي الخليجي (إيران، والأزمة الخليجية، وسباق التسلح ... إلخ).
- التهديدات التي تواجه دول الخليج باعتبارها منتجًا كبيرًا للطاقة (تراجع دور منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، وصعود الولايات المتحدة بوصفها أكبر منتج للطاقة، والتهديدات الجيوسياسية لخطوط نقل الطاقة ... إلخ).
- سياسة دول الخليج العربية تجاه الأزمات والقضايا الإقليمية (التطبيع مع إسرائيل، وسورية، واليمن ... إلخ).
- سياسة دول الخليج العربية تجاه القوى الإقليمية (إيران، وتركيا، وباكستان، والهند، والصين).
- سياسة دول الخليج العربية نحو إعادة الولايات المتحدة لطبيعة دورها في المنطقة.
- سياسة دول الخليج العربية نحو الصعود الروسي في المنطقة.

الخطوات الإجرائية

تدعو اللجنة العلمية لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية أساتذة الجامعات والباحثين من دول الخليج العربية، وسائر الباحثين العرب، والأجانب، إلى إعداد بحوثهم وتقديمها في أحد المواضيع البحثية المتعلقة بالقضايا السابقة في محوري المؤتمر. ويجري استلام ملخصات الأوراق البحثية المقترحة Abstracts في موعد أقصاه 1 أيار/ مايو 2019، على أن يوضح الملخص إشكالية البحث، وأهميته والجديد الذي سيقدمه، مع إضافة قائمة بأسماء المراجع والمصادر المحتملة. ويجري تسليم البحوث التي توافق عليها اللجنة العلمية للمنتدى (في حدود 5000 - 6000 كلمة)، على نحو تكون فيه قابلةً للتكريم ومراعيةً لمواصفات الورقة البحثية التي يعتمدها المركز، خلال موعد أقصاه 1 أيلول/ سبتمبر 2019. وتقوم اللجنة العلمية للمنتدى بإعلام الباحث بقرارها، أو النظر في مقترحاتها لتطوير جودة البحث، أو إجراء بعض التعديلات بشأنه.

يرجى توجيه المراسلات إلى العنوان الإلكتروني: gulf.forum@dohainstitute.org

يلتزم المركز بتغطية نفقات السفر والإقامة في الدوحة خلال أيام المنتدى.